وزمان، أما الديمقراطية فهي تجربة بشرية محصورة بمدى استيعابها، ومحدودة بمدى إيفائها لمتطلبات الحياة، ومواءمتها لمتغيرات العصر.

٣. إن سلطة ممثلي الشعب في الديمقراطية الغربية مطلقة في شكلها الافتراضي، فالأمة (نظريا) هي صاحبة السيادة المطلقة، وهي تخول المجلس الذي تنتخبه وضع القانون، أو لغيه، ولكن في الشورى ليست سلطة الأمة مطلقة هكذا، وإنما هي مقيدة بالشريعة، ولا تستطيع أن تتصرف إلا في حدود هذا الدستور الملزم والغير قابل للنقض.

٤. إن الشورى الإسلامية مرتبطة بقيم أخلاقية نابعة من الدين نفسه، ولذلك فهي ثابتة غير خاضعة لتقلبات الميول والرغبات، ومن ثم فهي تضبط تصرفات الأمة ورغباتها، بينما لا تستند الديمقراطية الغربية إلى مثل هذه القيم الثابتة، بل هي قيم نسبية تتحكم فيها رغبات وميول نواب الأكثرية التي غالبا ما تكون غير حقيقية وأنانية وآنية.

الخاتمة

هذا الكتاب محاولة محدودة قاصرة، من طالب معرفة، يعمل على وضع منهج تفكير جماعي يقاوم التخلف، ويدفع الأمة الإسلامية نحو التمكن من أدوات التقدم المشروعة، مؤسسة على العقل والنقل، فلا قيمة لمنقول غير معقول، ولا فائدة من معقول يناقض صحيح المنقول.